مراجعة مقال (Article Review)

المغرب والتطبيع وحزب العدالة والتنمية

مراجعة: م.د ريام عباس دعيبل

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٥/٢٢ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٦/١٦

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٧/٣٠

المقدمة:

نشر أ.د محسن محمد صالح مقالا بعنوان(المغرب والتطبيع وحزب العدالة والتنمية) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢١، في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،اذ يحظى موضوع التطبيع بين الدول العربية والكيان الصـــهيوني باهتمام بالغ، لا ســـيما عندما يتم تحت إشـراف حكومات ذات مرجعية إسـلامية، كما هو الحال في التجربة المغربية، هذا ويُعدّ ملف التطبيع المغربي مع الكيان الصـهيوني من أبرز القضـايا التي أثارت جدلاً سياسيًا وفكريًا في السـاحة العربية ، في هذا السـياق جاء مقال الدكتور محسـن محمد صـالح بعنوان "المغرب والتطبيع وحزب العـدالـة والتنميـة"، ليقـدّم قراءة نقـديـة للحـدث مبرزًا التناقضـات بين المبادئ المعلنة والممارسـات الواقعية، خاصـة لدى التيارات الإسـلامية المنخرطة في العمل الســياســـي الرســمي، لاســيما في ظل إدارة حزب العدالة والتنمية الإســلامي لشـؤون الحكم ، وتأتي أهمية مقاله ، من كونه يطرح الإشـكالية من منظور نقدي ، المقال غني بالمضـامين السـياسـية والرمزية، ويسـتحق مراجعة أكاديمية تسـلط

الضوء على منهجيته ومضامينه الفكرية، وتقوّم رؤيته ضمن السياق الأوسع للعلاقة بين الأيديولوجيا والسلطة.

أولاً: محتوى المقال وأبرز أطروحاته

يعالج المقال الحدث المحوري المتمثل في إعلان المغرب تطبيع علاقاته مع الكيان الصهيوني في ديسمبر ٢٠٢٠، من خلال توقيع اتفاق ثلاثي يشمل الولايات المتحدة وإسرائيل، ويضع الكاتب هذا التطبيع في سياقه السياسي والدولي، مشيرًا إلى المكاسب التي أعلنتها الحكومة المغربية مقابل هذه الخطوة، وعلى رأسها اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء الغربية.

يركز المقال على موقف حزب العدالة والتنمية، الذي كان يقود الحكومة لحظة التوقيع، موضحًا أن الحزب وجد نفسه في موقع صعب، بين تبني القرار بوصفه جزءًا من السلطة التنفيذية، وبين تحفظاته الفكرية والأخلاقية المستندة إلى مرجعيته الإسلامية، ويُبرز الكاتب المفارقة بين موقف الحزب وموقف حركة التوحيد والإصلاح، التي تُعد ذراعه الدعوي، والتي رفضت التطبيع صراحة.

كما يعالج المقال التداعيات الفكرية والسياسية لهذا الموقف، ويطرح تساؤلات حول مدى قدرة الحركات الإسلامية الحفاظ على تماسكها القيمي عندما تواجه منطق الدولة ومصالحها الاستراتيجية.

ثانيًا: التحليل المنهجي والأسلوبي

من الناحية المنهجية، يعتمد المقال على التحليل السياسي النقدي، مع توظيف واضح لتقنيات العرض والتفسير، دون الوقوع في سرد التفاصيل المطولة أو التقريرية، ونجح الكاتب في إيصال موقفه بوضوح، مستندًا إلى معطيات واقعية ووقائع سياسية موثّقة.

أما من حيث اللغة والأسلوب، فالمقال يجمع بين النبرة الصحفية والطرح الأكاديمي الرصين، مما يجعله قابلاً للقراءة من جمهور واسع، بمن فيهم الباحثون والمتابعون المختصين، لكن يُلاحظ غياب الإطار المفاهيمي أو النظري الدقيق، إذ لم يوظّف الكاتب مفاهيم علمية تحليلية مثل "الشرعية السياسية" أو "ازدواجية الخطاب"، وهذا ما جعل المقال يفتقد شيأ ما الى العمق الاكاديمي .

ثالثًا: موقف الكاتب وتقييمه النقدي

اتخذ الكاتب موقفًا نقديًا واضحًا تجاه قرار التطبيع، اذ يرى فيه خيانة للقضية الفلسطينية وانزلاقًا في التطبيع المرفوض شعبيًا، ويعد أن موقف حزب العدالة والتنمية يُجسد نموذجًا للانفصام بين الخطاب الإسلامي والممارسة السياسية الواقعية، فضلا عن ازدواجية الأطراف الإسلامية في التعامل مع ملف التطبيع، اذ يرفض الكاتب "فقه المصلحة" الذي برّر به بعض الإسلاميين في المغرب انخراطهم في القرار السياسي، ويعده نوعًا من التناقض السياسي والديني.

ويذهب الكاتب إلى أن هذا التناقض يُضعف من مصداقية التيارات الإسلامية لدى قواعدها الشعبية، ويكشف هشاشة موقفها عند التعارض بين المبادئ والمصالح ، كما دعى الكاتب إلى ضرورة الحفاظ على القواعد الأخلاقية والسياسية للحركات الإسلامية، ويُحذّر من خطر "براجماتية مفرطة" قد تفضي إلى تآكل المرجعية القيمية ، كما يُحذّر

من محاولات شرعنه التطبيع تحت ذرائع داعيًا إلى ضرورة التمسك بالثوابت العقائدية والوطنية في التعاطي مع الكيان الصهيوني.

كما ويسجل للكاتب جرأته في مساءلة الخطاب الإسلامي الرسمي، لكنه في المقابل يتبنى خطابًا لا يمنح المساحة الكافية لتحليل تعقيدات الفعل السياسي الإسلامي داخل بنية الدولة.

رابعًا: السياق المقارن والتأصيل السياسي

من بين اكثر النقاط قوة في المقال، التلميح إلى تجارب سابقة لحركات إسلامية واجهت مواقف مشابهة، مثل حركة النهضة التونسية أو الإخوان المسلمين في مصر، غير أن المقال لا يُعطي هذه التجارب مساحة تحليلية كافية، ولا يربطها بإطار مقارن واضح يمكن عن طريقة تكرار الظاهرة، أو تباين ردود الفعل في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية ، فضلا عن ذلك لم يُنهي الكاتب هذه المقارنة برؤية نقدية متعمقة وبالقدر الذي يعيد فيه التأكيد على ثوابت القضية الفلسطينية كميزان لقياس المواقف .

كما لم يتعمق الكاتب في تحليل تركيبة النظام السياسي المغربي، والذي يتميّز بثنائية السلطة بين المؤسسة الملكية والحكومة المنتخبة، وهو ما كان يمكن أن يُستخدم لفهم ضغط المؤسسة الملكية على الحزب، وتفسير طبيعة مواقف الاخير على نحو أعمق.

خامسًا: أبعاد اجتماعية وثقافية مغفَلة

على الرغم من أهمية التحليل السياسي في المقال، إلا أنه يفتقر إلى استحضار البُعد الاجتماعي والثقافي للتطبيع، خاصة فيما يتعلق بتلقي الشارع المغربي لهذه الخطوة، أو مواقف فئات المجتمع المدني، كما يغيب عن الكاتب تحليل أثر التطبيع على الوعي

المجتمعي، والعلاقة بين التطبيع الرسـمي والتطبيع الشـعبي، وهي أبعاد أسـاسـية لفهم التحولات العميقة في المجتمع المغربي.

وعليه يمكن القول ان هذه المراجعة تعد قراءة تحليلية ونقدية لمقال يطرح قضـية من أكثر القضـايا حساسية في العالم العربي، حيث يتميّز بالوضـوح والجرأة في الطرح، كما يُعبّر عن موقف فكري ملتزم بمبادئ القضـية الفلسطينية، ويُسلّط الضوء على التحديات البنيوية التي تواجهها التيارات الإسلامية عندما تدخل ساحة الحكم وتُجبر على التعايش مع مقتضيات الواقع السياسي.

يحتاج الكاتب في هذا المقال إلى تعميق أدواته التحليلية، والانفتاح على أطر مقارنة ونظرية أوسـع، حتى يُشـكّل إضـافة نوعية في دراسـة التفاعل بين الإسـلاميين والدولة، كما كان من الافضل التوسّع في تحليل العوامل البنيوية للقرار السياسي المغربي، سواء من حيث السـياق الإقليمي أو الديناميات الداخلية للنظام، بما يُثري الطرح السـياسـي والأكاديمي حول ملف التطبيع ومستقبله.

لذا تعد هذه المسـاهمة لبنة مهمة في النقاش الدائر حول أخلاقية العمل السـياسـي الإسـلامي، وجدوى المشـاركة في الحكم بظل أنظمة هجينة، تطرح تسـاؤلات لا تزال مطروحة بإلحاح في الواقع العربي المعاصر.

نشرا المقال على الرابط التالي: https://www.alzaytouna.net/٢٠٢٠/١٢/٢١